**المبحث الثـالث:**

**أسبــاب الفســاد وآثــاره.**

ترجع الأسباب الأساسية للفساد إلى شبكة معقدة من العوامل الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، التي توجد العوامل المسببة للفساد، وتجعلها في مركب واحد يصعب التمييز بينها تمييزا واضحا، وهذا ما أدى إلى اختلاف وتباين وجهات النظر بين رجال القانون وعلماء الاقتصاد والسياسية والاجتماع في تفسير ظاهرة الفساد وإبراز أسبابها وأثارها.

وأسباب الفساد قد تكون فردية سياسية اجتماعية اقتصادية، ولهذه الأسباب لها انعكاسات وأثار على المجتمع، هذا ما سنوضحه في هذا المبحث بدراسة أسباب الفساد (في مطلب أول)، ثم نتطرق إلى أثاره (في مطلب ثان).

**المطلب الأول:**

**أسبــاب الفســاد.**

ترتبط أسباب الفساد السياسي والاقتصادي بالفاعلين الأساسيين في ممارساته والظروف البيئية المهيأة لها. فهناك الأفراد الذين يقومون بهذه الممارسات، وهناك المجتمع وقيمه الثقافية وعاداته وتقاليده، إضافة إلى طبيعة النظام السياسي للدولة والوضع الاقتصادي فيها، ولذلك يعالج هذا المطلب أسباب الفساد ويردها إلى الأسباب الفردية، والسياسية وإدارية والاقتصادية واجتماعية التي سنتناولها بالدراسة فيما يلي:

**الفـرع الأول: الأسبـاب الفـرديـة.**

تركز النظرية التقليدية في تفسيرها لظاهرة الفساد على الجانب الأخلاقي، حيث ترى أن سبب ممارسة الفساد هو احتلال أشخاص غير أمناء وغير نزيهين مراكز القوى واعتلائهم مناصب السلطة، وبذلك يعتبر الفساد مشكلة فردية وليست مشكلة جماعية أو عامة.()

وتستند هذه الرؤية في أفكارها إلى ما يسمى بالمدرسة القيمية التي تنسب الفساد إلى عوامل أخلاقية ودينية، وتدنيه كسلوك فردي، وحالة سلبية تتعارض دائما مع المصلحة العامة ينبغي القضاء عليها ومكافحتها.

فالفساد يعني القصور القيمي عند المسؤولين، ومعناه الانحراف وفقدان النزاهة والأمانة وتجاهل الفضائل ومبادئ الأخلاق عند اتخاذهم قرارات مرتبطة باستغلال موارد المجتمع، والذي يجعلهم غير قادرين على تقديم الالتزامات الذاتية المجردة لخدمة المصلحة العامة.()

وبينما تؤكد المدرسة القيمية على أن تدني القيم والمبادئ الأخلاقية يؤدي إلى الفساد، فإنها بالمقابل ترى أن الارتقاء بهذه القيم والمبادئ يمثل المدخل الصحيح للتخلص من مظاهر الفساد والوقاية منها، أي أن علاج الفساد الإداري على سبيل المثال يمكن أن يكون أمر يسير التحقيق من خلال تجنيد وتدريب موظفين عموميين غير فاسدين.() وعلى صعيد الفكر السياسي يمكن أن نجد أفكارا معارضة لرؤية المدرسة التقليدية ومن ذلك أفكار "ميكيافللي" الذي تحدث عن أخلاق سياسية مختلفة عن الأخلاق الفردية، وأن السمة الأولى للحاكم الصالح هي أن يعرف كيف يحافظ على السلطة فعلى الأمير أن يتظاهر بالرحمة وحفظ الود والشعور الإنساني النبيل والأخلاق والتدين، لكنه للحفاظ على دولته لا يستطيع أن يتمسك بجميع هذه الأمور، فعليه عند الضرورة أن يتصف بعكسها وأن يعمل خلافا لها.()

وعلى العموم يمكن إرجاع العوامل الذاتية إلى ضعف الوازع الديني وضعف الولاء والمواطنة وسيطرة الجشع وقلة الوعي يؤثر الفساد السلبي.()

**الفرع الثاني: الأسباب السياسية**.

ترتبط الأسباب السياسية لممارسات الفساد بطبيعة المناخ السياسي القائم في الدولة. فأغلب الباحثين يتفقوا على أن أكثر النظم إقرار للفساد ومظاهره هو النظام الدكتاتوري، الذي يكون فيه مستوى الفساد مرتفع من أعلى الهرم، بحيث يتركز في شخص حاكم مستبد يتمتع بسلطة مطلقة يصل عادة إلى حد الاستبداد الكامل وتحيط به نخبة محدودة من أهل الرشاوى والألقاب والوظائف العامة الذي يعملون على إجهاض روح المبادرة والرقابة الشعبية والإدارية، ما يشجع على ظهور صور الفساد المختلفة.

ويكون هنا الهدف الأساسي للفساد هو القضاء على الشفافية والمنافسة وخلق شريحة أو فئة محظوظة وامتيازات داخلية سرية. والفساد بهذه الصورة مضاد للديمقراطية فكما يقولون السلطة المطلقة مفسدة مطلقة.

وبالمقابل فإن الأنظمة الديمقراطية تمييل إلى أن تكون فيها مستويات متدنية من الفساد، فالنظام الديمقراطي يتميز بوجود منظومة سياسية متكاملة ومجموعة من القيم والآليات المؤسسية القادرة على كبح ممارسات الفساد ومنع انتشارها، والفساد السياسي بهذا المعنى ليس مقترن بالأنظمة الدكتاتورية فحسب بل يكون حتى في الدول المتطورة بنسب ومستويات مختلفة، وتعود أسباب الفساد السياسي إلى عوامل كثيرة نذكر منها على الخصوص:

- عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية في النظام السياسي، وطغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، وهو ما يؤدي إلى الإخلال بالرقابة المتبادلة.

- ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتها.

- ازدياد ظاهرة الفساد في المراحل الانتقالية والفترات التي تشهد تحولات سياسية واجتماعية واقتصادية مما ساعد على عدم اكتمال البناء المؤسساتي للدولة وبالتالي ظهور بيئة مناسبة للفاسدين.

- ضعف الإدارة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد وعدم اتخاذ إجراءات ردعية ضد من ثبت في حقهم الفساد.

- ضعف ممارسة الديمقراطية وحرية المشاركة، الشيء الذي يمكن أن يساهم في تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي.

هذا ويحدث الفساد في كثير من الأحيان نتيجة لاعتبارات إدارية وقانونية تتمثل في غياب المؤسسات، فضلا عن عدم وجود القوانين الرادعة للفساد، ويؤدي هذا إلى إطلاق يد العناصر البيروقراطية وخاصة العناصر العليا منها في تنفيذ ما تراه محققا لمصالحها الخاصة، مستخدمة في ذلك الأساليب المتنوعة.

بهذا تستنتج الباحثة أن الفساد السياسي يوجد في جميع الأنظمة السياسية ولكن بدرجات متفاوتة، فالنظم الديمقراطية لا تخلو من الفساد رغم كل الآليات المؤسسية التي تشتمل عليها، إلا أن الفساد في ظلها لا يتحول إلى ظاهرة، ويبقى محصورا –في أغلبه- في ممارسات فردية محدودة يمكن تطويقها والحد منها بعكس النظم الاستبدادية التي يتحول فيها الفساد إلى ظاهرة قد لا يمكن استئصالها إلا بتغيير آليات الحكم.

**الفرع الثالث: الأسباب الإدارية**.

هي أسباب داخلية تكون ناشئة من داخل النظام نفسه سواء كان جهازا إداريا أو على مستوى الإدارة العامة ككل، حيث ترجع بعض مظاهر الفساد الإداري إلى غموض القوانين والتعليمات وعدم وضوح الإجراءات داخل الأجهزة الحكومية، وهذا الغموض قد يكون لدى الموظف العام أو لدى المواطن العادي.

فغموض القوانين والتعليمات قد يدفع الموظف العام إلى تفسيرها بشكل يختلف عن ما ترمي إليه بشكل غير مقصود أو متعمدا للاستفادة من هذا الغموض لتحقيق المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة.

وفي المقابل قد يساهم الغموض في التعليمات والإجراءات في إرباك المتعامل مع الجهاز الحكومي من المواطنين، مما يجعلهم فريسة سهلة للاستغلال من قبل ضعاف النفوس من الموظفين بطلب الرشوة أو غيرها من المظاهر، لانجاز معاملاتهم تقديم الخدمات لهم في المقابل، خاصة إذا ما ترافق مع غموض القوانين والتعليمات عامل إداري آخر كضعف الرقابة الإدارية وقصورها أو تدني رواتب الموظفين وارتفاع مستوى المعيشة، أو غياب قواعد عمل وإجراءات مكتوبة ومدونات السلوك للموظفين ...إلخ.

كما تتسم الإدارة العربية بالمركزية الشديدة وسيطرة القيادة الفردية، الأمر الذي يتسبب في إتساع سلطة اتخاذ القرار ونطاق التقدير الشخصي، بما يساهم في التشجيع على الممارسات الفاسدة دون رقيب في ظل غياب المساءلة العامة.()

**الفرع الرابع: الأسباب الاقتصادية.**

يعتبر انخفاض أجور الموظفين الحكوميين الحافز الرئيسي للممارسة مظاهر الفساد الإداري من جهة نظرا أغلب الباحثين، حيث يدفع تدني مستوى الدخل للأفراد من جهة وغلاء المعيشة من جهة أخرى إلى إتباع طرق منحرفة لتأمين مستوى أفضل من الحياة، كما أن اتساع الفجوة بين الطبقة الغنية المترفة والطبقة الفقيرة المعدمة من العوامل الاقتصادية الأخرى التي تساهم في إيجاد بيئة خصبة لنمو الفساد وتجدره.

يشير بول مورو Paolo Mouro() إلى معتقد أساسي وهو أن الفساد يمكن أن يحدث متى وجد التربح، لذا يمكن القول أن المنافسة على كسب الأرباح والفوز بالفرص المتاحة يدفع بالمتعاملين مع الأجهزة الإدارية إلى عرض الرشاوى أو غيرها من مظاهر الفساد.

في حين يرى آخرون() أن سيطرة الدولة على الاقتصاد أو احتكار عدد محدود من المؤسسات لمعظم القطاع الاقتصادي وحماية هذه المؤسسات من المنافسة سوف يؤدي إلى تشجيع هذه المؤسسات على ممارسة الفساد، كما أن اتساع تدخل الدولة في الجوانب الاقتصادية يتيح المجال لموظفي الدولة في بسط نفوذهم على أكبر قدر ممكن من القطاعات، حيث أشارت الدراسات العلمية إلى أن الفساد يكون أقل متى قلت قيود التجارة والقيود الاقتصادية على المنظمات، أي أن وجود مثل هذه القيود بشكل كبير يدفع ببعض الأفراد إلى ممارسات بعض مظاهر الفساد لكسر هذه القيود والتحرر منها.

وعمليا ينظر للفساد باعتباره نتاجا تقرره الظروف الاقتصادية الموضوعية، فثمة عوامل متصلة بالوضع الاقتصادي تساعد في تغذية الميول نحو الفساد، فمثلا ينتشر ويزداد الفساد في ظل أوضاع تسودها مرتبات وأجور ضئيلة للموظفين الحكوميين وانخفاض مستواهم المعيشي، بسبب عدم كفاية رواتبهم وعدم تناسبها طرديا مع ارتفاع معدلات التضخم الاقتصادي لمواجهة متطلبات الحياة المعيشية، مما يجعل قابليتهم للإغراء أكبر، ومما يدفعهم للبحث عن مصادر أخرى للدخل لا يجيزها القانون، كقبول الهدايا والرشاوى والعمولات واستغلال المنصب العام لسد النقص المادي الناتج عن ضغط الرواتب.()

كما يرتبط الفساد أيضا بالأوضاع الاقتصادية المتردية والمتمثلة في الفقر وعدم المساواة في توزيع الخدمات والفرص التنموية الحكومية، وحالة التفاوت الحاد في توزيع الدخل والثروات بين مختلف الشرائح الاجتماعية والذي ينتج أقلية غنية كثيرة الثراء وأغلبية محرومة تعاني من الفقر.

كما أن غياب العدالة في توزيع الدخل والثروة وتطبيق الدولة لسياسات ترهق غالبية المجموعات الأقل حطأ في المجتمع لصالح الأقلية الأكثر ثراء، يؤدي إلى شعور الجماعات المتضررة برغبة ملحة في الحصول على قدر من الثروة أو المكانة مما يدفعهم إلى ممارسات الفساد تحقيقا لهذه الرغبة وتحقيقا لدرجة أكبر من المساواة والعدالة من الآخرين، إضافة إلى أن غياب العدالة يزيد من تصور الفساد والاعتقاد بوجوده مما يبرز العديد من ممارسات الفساد.()

وتستنتج الباحثة في هذا الصدد أن نجاح عملية التنمية الاقتصادية يقترن بمقومات عديدة، كانتشار التعليم والوعي السياسي بين المواطنين وارتفاع مستوى المعيشة بينهم وتمتعهم بمقومات المشاركة السياسية الفعالة، كما يبقى القول بأن تحقيق التنمية الاقتصادية كفيل بالقضاء على الفساد وأنه لا يوجد إلا في مرحلة تاريخية من حياة المجتمعات وهي المرحلة الانتقالية وهذا يبدو غير واقعي، فالمجتمعات على اختلاف مراحل تقدمها أو تخلفها الاقتصادي تعاني من ممارسات الفساد بما فيها الدول المتقدمة.

**الفرع الخامس: الأسباب الاجتماعية**.

يرجع الفقه الاجتماعي الفساد إلى عوامل اجتماعية ثقافية بحثه، حيث يعتبر أن الفساد والسلوك المنحرف لا ينشأ في غالبيته نتيجة بواعث ودوافع فردية، الخروج على الضبط الاجتماعي هو حصيلة تعاون كل من النظام الاجتماعي وثقافة المجمع ومدى تطوره.()

أي أنه يعيد مظاهر الفساد إلى البيئة الاجتماعية وبنية العلاقات السائدة بين الناس، ومظاهر الاضطراب والخلل في البناء الاجتماعي وسيارة رموز ثقافية منحرفة تتغلغل في مؤسسات المجتمع ونظمه المختلفة، وبذلك يكون التركيز على ما يسمى "بفلكلور الفساد" الذي يجعل الناس يتصورون ويعتقدون أن هذا الفساد واقع أفرزته الثقافة.()

ويرى جانب آخر() أن أهم العوامل الاجتماعية السلبية التي تساهم في نشر مظاهر الفساد الإداري، التقاليد الاجتماعية المكرسة للولاءات الطبقية والعلاقات العرفية التي تساهم في تخيير الموظف العام ومحاباته لمن يخصوه سواء بالقرابة أو بالولاء، وتوظيف الانتماءات الفئوية والعشائرية في العمل الرسمي لكسب مكاسب خاصة بطريقة غير شرعية.

 كما يساهم فساد الأخلاق وانحراف القيم في إتيان ما هو ممنوع قانونا وانتهاك ما هو محرم شرعا، والترويج لبعض مظاهر الفساد لدرجة أن يعتبر الاختلاس شطارة أو أن تعتبر الرشوة إكرامية، حتى تصل إلى أخطر مرحلة من مراحل تفشي الفساد التي يكون فيها الفساد مقبولا على مستوى المجتمع ،ولا يرفضه بل يسميه بغير مسمياته الحقيقية.

ومن جانب آخر فإن القيم والثقافة السائدة في بعض المجتمعات قد تلعب دورا مؤثرا باعتبارها من المسببات الهامة للفساد، بينما تكون الثقافة والفهم السائد في مجتمعات أخرى أداة لضبط الفساد وتقليل من حدته. وللتدليل على هذه الفكرة، فإن المجتمعات النامية تتميز بسمات تجعل احتمال حدوث الفساد فيها أكبر مقارنة مع المجتمعات الأخرى، فهي مجتمعات تسودها ثقافة تقليدية تشمل وجود التمركز الإثني Ethnocentricity والروابط فيها بدائية وليست وظيفية، إضافة إلى تقديس العادات والتقاليد، ووجود عقوبات اجتماعية أكثر منها قانونية، ويرتبط بذلك تنوع الولاءات الخاصة والتركيز على فكرة العائلة الممتدة وارتباط الفرد بأقاربه القبلية التي ينتمي إليها، وما يتعلق بذلك من فكرة الواجب وحقوق المجتمع.

حيث يترتب على هذه الفكرة خلق نظام من الالتزامات والواجبات نحو الأقارب والعائلة، مما يسمح بانتشار المحاباة والمحسوبية وغياب المصلحة العامة، حيث أن من يشغل منصبا سياسيا كان أو إداريا يجد نفسه مضطرا تحت ضغوط الالتزامات التابعة من هذه العلاقات إلى محاباة أعضاء جماعية بأي شكل من الأشكال.

ومن ناحية أخرى، فإن وجود أقليات دينية وعرقية في المجتمع وغياب التجانس الاجتماعي يؤدي إلى انتشار الفساد، ويخلق دولة تركز على تقاسم المغانم وممارسة سياسية تقوم على تحقيق المكاسب إضافة إلى إضعاف الجوانب التكاملية وتجاهل المحافظة على النظام ككل، حيث تسعى كل فئة عرقية أو دينية إلى تأسيس نظامها الموازي الخاص بها والحفاظ على ثقافتها الفرعية وتحقيق مصالحها، ولو بشكل غير مشروع.()

وتتميز المجتمعات المنقسمة عادة بوجود فئة مهيمنة تحتفظ بالسلطة السياسية وربما تفرض قيودا على غيرها، مما يخلق شعورا بالنقص والظلم وعدم المساواة لدى فئات الأخرى، ويدفعها إلى ممارسات الفساد للحصول على الخدمات التي تجتاحها من أجهزة الإدارة العامة، وتدعيم أوضاعها والحفاظ على مصالحها.

أما في المجتمعات المتقدمة فتعتبر التزامات الولاءات الطائفية أمرا ناذرا، فالقيم والثقافة الغربية مثلا تقوم على المنافسة والكفاءة والانجاز، والحقوق والواجبات فيها لا تتحدد على أساس العلاقات الشخصية بل يحددها القانون كما أن العائلة فيها ليست ممتدة، ولذلك فالمجتمع لا يحمل الفرد التزامات تجاه أقاربه وبالتالي فالمحاباة والمحسوبية في هذه المجتمعات تعتبر من الأمور التي تتعارض مع القيم السائدة وتوقعات الرأي العام.

مما تقدم نستنتج أن العوامل الاجتماعية – العادات التقاليد- الأسرة- العشيرة تعتبر مصدرا من مصادر الفساد وسببا له في جميع المجتمعات، ومن ذلك عادة تقديم وقبول الهدايا التي تعطى مبررا للفساد لصعوبة التفرقة بينها وبين ممارسته والذي قد يكون في الدول النامية كما قد يكون في الدول المتقدمة على حد سواء.

**المطلب الثاني:**

**الآثار أو الانعكاسات التي يخلفها الفساد.**

يعد الفساد أكبر معوق أمام التنمية() وهو المسؤول الأول عن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتردي المردود الفردي، ناهيك عن تأثيره بشكل مباشر على العدالة التوزيعية والفعالية الاقتصادية نظرا لارتباطه بإعادة توزيع أو تخصيص بعض السلع والخدمات لصالح جماعة هي أكثر قوة باحتكارها للسلطة والنفوذ، وما يستتبع ذلك من إضعاف لقيمة العملة الوطنية كنتيجة للاستيلاء على أموال البنوك في قروض بدون ضمانات حقيقية وتهريب الأموال إلى الخارج.()

وعليه لا يمكن حصر أثار الفساد ولا تداركها بصورة دقيقة نظرا للمنحنى الخطير الذي صار عليه في الاقتصاد الدولي والإقليمي بصورة مستمرة مما أدى إلى ارتفاع المديونية التي يتحمل عبئها الفقراء من العالم.

فالرشاوى التي يدفعها المستثمرون في الصفقات الدولية تؤدي غلى رفع السعر المرجعي للمنتجات مما يعود سلبا على المستهلكين، ولا يوجد على المستوى الدولي والإقليمي ما يشير ولو بصورة بسيطة إلى الآثار الحقيقية لجرائم الفساد بلغة الأرقام، سوى ما نشرته منظمة الشفافية الدولية ومعهد البنك الدولي ومعهد الإدارة القانونية والذي قدر متحصلات جرائم الفساد بـ تريليون دولار أمريكي (1000 بليون دولار) أي ما يمثل نسبة 1/30 من الحجم التقديري للاقتصاد العالمي، في مجمله.()

فمساوئ الفساد لا تقتصر على جانب معين وإنما تكاد تطال جميع جوانب المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية وهذا ما سنوضحه في الفروع الآتية بالدراسة.

**الفرع الأول: الآثار السياسية.**

يؤثر الفساد بشكل خطير على الجانب السياسي حيث تكمن هذه الآثار فيما يلي:()

- فقدان الثقة في الحكومات.

- سلبية الفرد تجاه برامج الحكومة.

- عدم مشاركة الفرد في الحياة السياسية.

- هضم حقوق المواطن وتراجع الديمقراطية والشفافية على النظام وانفتاحه.

- نشوء صراعات دموية لاسيما عند تعارض المصالح بين المجموعات المختلفة.

- ضعف المؤسسات العامة ونشوء سمعة النظام السياسي لاسيما في علاقاته مع الدول التي يمكن أن تقدم له الدعم المادي بشروط مجحفة قد تمس حتى بسيادته.

- فقدان القانون لهيبته كأساس لاحترام النظام السياسي وتكريس الحقوق وحمايتها للفساد أيضا مجموعة من الآثار النفسية يمكن إجمالها في.()

- نقص الولاء وعدم الشعور بالانتماء للمجتمع.

- انتشار ظاهرة العنف والإرهاب.

وحتى من الجانب القانوني له تأثيرات عديدة يمكن إجمالها في ما يلي:

- ظهور تشريعات جديدة لا تستطيع ملاحقة هذه الظاهرة وتحقيق الردع الكافي لكثرة الثغرات بها.

- عدم فاعلية هذه القواعد لفساد القائمين على تنفيذها.

- بطء إجراءات المحاكمة لعرقلة الفاسدين لها مما يفقد العقاب الردع العام له.

- هروب المتهمين إلى الخارج مع ما حصلوا عليه من أموال نتيجة الفساد.

- بالإضافة إلى الآثار المكلفة واللامحدود لظاهرة الفساد كسبب أو مبرر لتوسيع نطاق التجريم .

وهناك أسباب أخرى وهي قصور التشريعات العقابية والمواجهة لهذه الظاهرة ومنها قانون العقوبات الجزائري.

**الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية**.

على المستوى الاقتصادي فأثار الفساد وخيمة نذكر فيما يلي:

- يؤدي الفساد إلى انتشار الانحراف واستنزاف جزء كبير من المال العام من خلال الاختلاس التهرب الضريبي بإخفاء الموظفين أو إعفائهم لأصحاب رؤوس الأموال من دفعها الرشوة.

- كما يؤدي إلى تبديد الأموال العامة بانتشار ظاهرة البذخ والإسراف في بعض الوزارات ومصالح ومؤسسات الدولة.

- ارتفاع الأسعار ذلك أن الرشاوى والعمولات تشكل من وجهة نظر الجهات المقدمة لها نوعا من التكلفة فتضاف إلى قيمة السلع والخدمات ليتحملها المستهلك في الأخير.

- كل هذه الأموال تقتطع من ميزانية الدولة وما يؤثر على الاستثمار والناتج القومي كما يؤثر على وضع التنمية الاقتصادية.()

- هروب رؤوس الأموال الأجنبية والوطنية وتقلص معدلات الاستثمار.

- ركود حركة التجارة الداخلية وانخفاض الصادرات.

- إرهاق الموازنة العامة للدولة لفترات زمنية طويلة الأجل.

- ظهور الاحتكارات.

- عجز موارد الدولة.

- ارتفاع التكلفة الاستثمارية وإعاقة تنفيذ المشاريع.

- ظهور جرائم مستحدثة شكل خطرا على السياسات المالية والاقتصادية.()

**الفرع الثالث: الآثار الاجتماعية.**

إن ظهور الفساد في المجتمع واستشرائه واتساع العناصر الفاسدة يعمل على خلخلة القيم الاجتماعية، وإلى الإحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع، وبروز التعصب والتطرف وانتشار الجريمة كرد فعل على الإحساس بالظلم والحرمان ولانهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص، كما يؤدي إلى فقدان المهنية أو قيمة العمل والتقبل لفكرة عدم الإتقان للعمل والتمسك بالمبادئ المهنية وإهدار المال العام.

كما يؤدي إلى الطبقية بين أفراد المجتمع وشعور الغالبية بالظلم وزيادة حجم المجموعات المتضررة، هذا بالإضافة إلى انتشار البطالة التفكك الأسري وازدياد ظاهرة الطلاق، انتشار المخدرات وجرائم البغاء، تدني مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

من خلال ما تقدم تعرفنا في هذا الفصل على مختلف مفاهيم الفساد وأنواعه وأسبابه وأثاره والوخيمة، لهذا كانإدراكا المجتمع الدولي لهذه الآثار الخطيرة والمدمرة لجرائم الفساد على الاقتصاديات الوطنية والدولية بصفة عامة، فقد توالت الجهود الدولية للحد منها وقمع مرتكبيها.

واعتبار لذلك وغيره فإن تكريس تعاون متبادل لمكافحة هذه المظاهر كان من الانشغالات الأساسية والجهود المكثفة لجميع الدول والشعوب والحكومات.

هذه الجهود تتجلى خاصة في مواجهة الظاهرة دوليا ومحليا عن طريق سن العديد من التشريعات الوقائية- الرقابية- التنظيمية- المؤسساتية لمواجهة الظاهرة بالإضافة إلى سن العديد من التشريعات العقابية الجزائية في حالة ما إذا اكتشفت جريمة من جرائم الفساد.